

مجلة

كلية التراث الجامعة

مجلة علمية محكمة

متعددة التخصصات نصف سنوية

العدد الثالث والثلاثون

عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر (الدولي الثالث)

27 آذار 2022

ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير

أ. د. جعفر جابر جواد

نائب رئيس هيئة التحرير

أ. م. د. نذير عباس ابراهيم

مدير التحرير

أ. م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم
(ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)



الإعداد القرآني للقيم الإنسانية كما تقرره آية من سورة الإسراء^(١)

أ.د. حيدر علي نعمة الزبيدي أ.د. أحمد علي نعمة الزبيدي
الجامعة العراقية - كلية الآداب

ملخص

تعرض البحث لدراسة واحدة من أهم القيم الإنسانية التي من شأنها تنظيم الحياة الاجتماعية بين بني البشر؛ تلك هي ضرورة الإحجام عن الإقدام على تقرير أي حكم على أي إنسان كائناً من كان ومهما كان من دون التبين من ماهية ذلك الحكم، والتعرف على مقدماته القبلية، وظروفه وحيثياته وملابساته، وصولاً إلى نتائجه البعدية؛ بصرياً كان ذلك الحكم، أم سمعياً، أم قناعة ذاتية نابعة عن هوى النفس وحس الظن وطوية الفؤاد؛ وأن يجعل بالحسبان احتمال مجانية حكمه للحقيقة التي يجب أن تُفرض لتسود جميع المواقف؛ فتنتقل أحكامنا المتأنيّة والمدروسة من قاعدتها الرصينة؛ وإلا كان مصيرها الرد والإهمال؛ فالإنسان مسؤول ومحاسب غداً عن كل ما يبصره اليوم أو يسمعه أو يعتقد.

Abstract

The research presented a study of one of the most important human values that would organize social life among human beings; It is the necessity of refraining from deciding any judgment on any human being, whoever he is or whatever without clarifying the nature of that judgment, getting to know one's tribal premises, circumstances, merits and circumstances, leading to dimensional results; Either that judgment is visually, auditory, or a subjective conviction stemming from the desires of the soul, or intuition of thought? and to take into account the possibility of his judgment evading the truth which must be imposed to prevail in all situations; Our careful and thoughtful judgments proceed from their solid base; Otherwise, it would be destined to respond and neglect; Man is responsible and accountable tomorrow for everything he sees, hears, or believes today.

مقدمة

الحمد لله الواجد لا من قلة، الموجود لا عن علة، والصلاة والسلام الأتمين الأكملين على المبعوث رحمة للعالمين بأقوم دين وأشرف ملة، وعلى آله اللآلئ والنجوم المزهرة وأصحابه الأقمار المبهرة والأهلة، وبعد؛

فقد بات معلوماً لدى عامة الأوساط المسلمة ما للقرآن العظيم وتوجيهاته الحكيمية من أثر فاعل في التعامل الإيجابي المثمر مع سائر الأدواء والمشاكل التي تعاني منها البشرية، تشخيصاً ووصفاً وعلاجاً وحلاً، وإقراراً للقيم السامية التي تكفل سعادة الإنسان اليوم ونجاته غداً، وتحذيراً وإشاحة عن كل ما من شأنه أن يجزّ عليه النكد ويعكر صفو العيش الودي والتعايش المنضبط مع أبناء جنسه.

(١) وهي الآية ٣٦، قوله عز وجل: (ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً).



ومن هنا، وبعد كثرة التحويم والتنقل بين الموضوعات المتزامنة في فضاء الفكر؛ فقد وقع اختبارنا على واحدة من تلك القضايا التي أهدفها القرآن لتكون مشروع حياة يكتنف جوانبها الفكرية النظرية والتطبيقية العملية، من شأنه تنظيم العديد من الجوانب الخاصة والعامة المتعلقة بحياتنا اليومية. وقد تمحور بحثنا على آية كان من شأنها أن تقفن لنا قيمة عظيمة من كبريات القيم الإنسانية التي عني القرآن الكريم بتكريسها، وأن ترسم ملامحها في مدار منظم وإطار متكامل من شأنه بناء العلاقات الاجتماعية المتبادلة على أساس متين ناء عن الريب والتوجس وخبط العشواء؛ تلك هي الآية الكريمة السادسة والثلاثون من سورة الإسراء، الأمرة بتحري العلوم اليقينية سمعاً وبصراً وأعتقاداً، والناهية عن الخوض والتخرص وحسد الظنون غير اللانقة بإنسانية الإنسان؛ كما يتم التعايش بين المرء وسائر بني جنسه وسط أجواء تسودها الثقة المتبادلة والطمأنينة؛ فجاء البحث في أربعة مطالب وخاتمة.

المطلب الأول: من هدى آية

قال تعالى: (ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً)، أصله من (القيافة)؛ وهي أتباع الأثر، مأخوذ من (الفقو والقفا)؛ وهو ما وراء العنق؛ كأنه يقفو الأمور؛ أي: يكون في أفعالها يتبعها ويتعرفها؛ فكأن المقتفي يتبع قفا المتقدم من ورائه، ويسير على خطوه؛ ومن ثم سمي (القفا) قفا؛ لأنه مؤخر بدن الإنسان؛ كأنه شيء يتبعه ويقفوه، يقال: قفوت فلاناً أقفوه قفواً، وقفيته أقفيه؛ إذا أتبعته أثره، وبه سميت (القافة)؛ لنتبعهم الآثار. وبه أيضاً سميت (قافية الشعر) قافية؛ لأنها تقفو البيت وتأتي فيه آخرأ، وقافية كل شيء: آخره. وسميت القبيلة المشهورة بـ(القافة)؛ لأنهم يتبعون آثار أقدم الناس، ويستدلون بها على أحوال الإنسان! قال تعالى: (ثم قفينا على آثارهم برسلنا)؛ قوله: (ولا تقف) استعارة من الجزء البدني الخلفي المعروف للعمل والاكْتساب والاجتراح؛ أي: ولا تتبع ولا تقف ما لا علم لك به ولا دليل عليه ولا غلبة ظن من قول أو فعل؛ فلا يعدو كونه خاطراً نفسانياً^(١)!

وحاصله يرجع إلى النهي عن الحكم بما لا يكون معلوماً، وذلك دستور شامل لكثير من شؤون الحياة، ومكتنف لقضية كلية يندرج تحتها أنواع ووجوه متعددة؛ ومن ثم قال أهل العلم فيه أقوالاً كثيرة، وكانت آراؤهم حوله متشعبة؛ إذ حمله كل فريق منهم على واحد من تلك الأقوال والأنواع والوجوه، ومن أهمها:

❖ الأول: نهى المشركين عن المذاهب الفكرية التي كانوا يعتقدونها في الإلهيات والنبوات والمعاد بسبب تقليد أسلافهم؛ لأنه سبحانه نسبهم في تلك العقائد الخطيرة إلى أتباع الهوى^(٢).

❖ والثاني: النهي عن الاختلاق والكذب والتلفيق المفتقر إلى علم ثابت؛ فلا تحكم بالقيافة والظن والحسد والتخمين؛ بأن تقول: سمعت، ولم تسمع، ورأيت، ولم تر، وعلمت، ولم تعلم؛ لأن ذلك الفعل يدخل ضمن قول الزور وشهادة الزور، ورمي الناس بالتوهم والبهتان والباطل؛ بأن يشهد المقتفي بما لم تره عيناه، ولا سمعته أذناه، ولا وعاه قلبه؛ فينبغي عليه أن لا يتبع ما لم يتعلق به علمه إلقاءً أو تلقياً، ولا يقدم على العمل بما لا يعلم صحته من فساد، ولا يميز صوابه من خطئه؛ تقليداً أعمى، أو رجماً بالغيب، والله عز وجل يقول: (انتوني بكتاب من قبل هذا أو أثارة من علم إن كنتم صادقين)، ويقول: (ولكن أكثر الناس لا يعلمون* يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا)؛ فر(لا تتبع ما لم تعلمه علم اليقين، وما لم تثبت من صحته؛ من قول يقال، ورواية تروى، من ظاهرة تفسر، أو واقعة تطل، ومن حكم شرعي، أو قضية اعتقادية)^(٣)! وإن من أفرى الفرى^(٤) أن يري المرء عينيه ما لم تريا^(٥)، و((بئس مطية الرجل: زعموا))^(٦)! وإن الله تعالى سائلنا عن ذلك كله سؤال حساب وقصاص^(٧).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٩/ ٢٤٥ - ٢٤٩)، ومقاييس اللغة (٥/ ١١٢)، ولسان العرب (١٥/ ١٩٢)، ومجاز القرآن، لأبي عبيدة (١/ ٣٧٩)، وجامع البيان (١٧/ ٤٤٦ - ٤٤٧)، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٣/ ٢٣٩)، ومعالم التنزيل، للبيهقي (٣/ ١٣٢ - ١٣٣).

(٣) تنظر: سورة الأنعام/ الآية ١٤٨، وسورة النحل/ الآية ١١٦، وسورة النمل/ الآية ٦٦، وسورة القصص/ الآية ٥٠، وسورة الجاثية/ الآية ٣٢، وسورة النجم/ الآية ٢٣.

(٤) في ظلال القرآن (٤/ ٢٢٢٧)، وينظر: الكشاف (٢/ ٦٦٥ - ٦٦٦)، ومفاتيح الغيب (٢٠/ ٣٣٨ - ٣٣٩)، والتفسير المنير، للزحيلي (١٥/ ٦٧، و٧٥ - ٧٦).

(٥) أي: من أكذب الكذب وأشدّه شناعة وفحشاً ومقتاً!

(٦) ينظر: صحيح البخاري/ كتاب التعبير (باب من كذب في حلمه)، رقم: (٧٠٤٣)، (٩/ ٤٣)، ومسند الإمام أحمد/ مسند المكثرين من الصحابة (مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنه)، رقم: (٥٧١١)، (٩/ ٥٢٢)، وشعب الإيمان/ الباب الرابع والثلاثون من شعب الإيمان، وهو باب في حفظ اللسان

عما لا يحتاج إليه، رقم: (٤٤٩٠)، (٦/ ٤٧١).



❖ **والثالث: أن (القفو):** البهت، والقذف بالباطل، ورمي المحصنين والمحصنات بالأراجيف وتلفيق الأكاذيب، والطعن في أنساب الناس تحريصاً وجهلاً، وما إلى ذلك من المسائير التي كانت عادة العرب جارية بها من دون مشاهدة، يذكرونها في الهجاء ويبالغون فيه من دون سند معتبر، ومن دون تثبيت في مواضع الأقدام، أو تبصر في عواقب الإقدام! ومنه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفو أمنا، ولا نتنفي من أبينا)^(١٠)؛ أي: لا نسبُ أمنا، ولا نتهمها، ولا نقذفها، ولا نرميها بالبهتان! وقال الكمي:

فلا أرمي البريء بغير ذنب ولا أقفو الحواصن إن قفينا

ومنه أيضاً: أسمه صلى الله عليه وآله وسلم: (المقفي)^(١١)؛ لأنه آخر الأنبياء، ومنه أيضاً سمي (القائف)؛ وهو الذي يتبع أثر الشبه وأصله من (القفا)؛ كأنه قول يقال خلفه، وهو في معنى الغيبة؛ وهو ذكر المرء في غيبته بما يسوؤه، والله سبحانه يقول: (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه).

((وما يشهد لإرادة جميع هذه المعاني تعليل النهي بجملة (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً)؛ فموقع الجملة موقع تعليل؛ أي أنك - أيها الإنسان - تسأل عما تسنده إلى سمعك وبصرك وعقلك بأن مراجع القفو المنهي عنه إلى نسبة لسمع أو بصر أو عقل، في المسموعات والمبصرات والمعتقدات))^(١٢).

المطلب الثاني: الأطياف العامة لهدايات القرآن

فلفظ (القفو) - ككثير من ألفاظ القرآن المجيد - عام يتناول الكل، والمنهج الأمثل في التعامل مع ألفاظ كتلك في كتاب الله عز وجل ومواجهة نصوصه الحكيمية أن يُبقى اللفظ على عمومته، ولا داعي لتقييد معناه وقصره على بعض صورته الجزئية، ولا لكبت دلالاته على بعض أشكالها الواقعية^(١٣)؛ ذلك أن من دلائل الإعجاز في التعبير القرآني، أو من دلائل الإعجاز في عبارة القرآن: تميزه عن غيره من الكلام البليغ بكثرة الاحتمالات؛ فإن كلام البشر كلما كان أبلغ؛ كان أدل على المطلوب، وأبعد عن الاحتمالات؛ في حين إن القرآن بما أنه صوت الغيب الموجه إلى مسامع الوجود، يعي كل زمن من أزمنته وكل معنى من معانيه بقدر ما يكون فيه من مقاييس الفكر وتطورات العلم؛ فمن ثم تجد الإنسان في كل عصر ومصر يشعر إذا تلا القرآن أن حقائقه تتجلى أكثر ما تتجلى في العصر الذي هو فيه!

وذلك أن القاعدة التفسيرية الكلية حاکمة بأن ((الكلام الذي يمكن أن يدل على معنيين فأكثر معاً في وقت واحد مع عدم التضاد بينها، ولا دليل يدل على صرف الكلام عن أحدها، ويبين أنه غير مراد؛ فإن المعاني تكون مرادة معاً، ويحمل الكلام عليها معاً... وهو من الفنون البلاغية العالية القائمة على الإيجاز، والتي فيها عطاء فكري ثر، وإمتاع للأذكياء، وفيه أستغناء عن ذكر اللفظ مراداً به بعض ما له من معانٍ بقرينة، ثم ذكره مراداً به بعض آخر بقرينة أخرى؛ فذكره مرة واحدة مراداً بها جملة المعاني التي يدل عليها أوسع لدلالاته، وأعم لفائده، وأثرى لمعانيه.

(٧) مصنف ابن أبي شيبة/ كتاب الأدب (باب من كره أن يقول: زعموا)، رقم: (٢٥٧٩١)، (٥/ ٢٥٢)، وسنن أبي داود/ كتاب الأدب (باب في قول الرجل: زعموا)، رقم: (٤٩٧٢)، (٤/ ٢٩٤).

(٨) ينظر: التفسير الوسيط، لطنطاوي (٨/ ٣٥٢)، والتفسير المنير، للزحيلي (١٥/ ٦٧، و٧٥-٧٦).

(٩) مسند الإمام أحمد/ تنمة مسند الأنصار (حديث الأشعث بن قيس الكندي)، رقم: (٢١٨٣٩)، (٣٦/ ١٦٠)، وسنن ابن ماجه/ كتاب الحدود (باب من نفي رجلاً من قبيلة)، رقم: (٢٦١٢)، (٢/ ٨٧١).

(١٠) ينظر: مسند البزار (مسند حذيفة بن اليمان رضي الله عنه)، رقم: (٢٩١٢)، (٧/ ٣١٢)، وصحيح ابن حبان/ كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة (باب ذكر عبدالله بن سلام رضي الله عنه)، رقم: (٧١٦٢)، (١٦/ ١١٨).

(١١) التحرير والتنوير (١٥/ ١٠١).

(١٢) ينظر: مفاتيح الغيب (٢٠/ ٣٣٨-٣٣٩)، والجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٢٥٧-٢٥٨)، ومدارك التنزيل، للنسفي (٢/ ٢٥٦)، والدر المنثور، للسيوطي (٥/ ٢٨٦)، والسراج المنير (٢/ ٣٠٤)، وتفسير المنار (١١/ ٢٠٣)، وتفسير المراغي (١٥/ ٤٥-٤٦)، والتفسير الحديث، لدروزة (٣/ ٣٧٥)، والتفسير الوسيط، لطنطاوي (٨/ ٣٥٠).



... إن الكلمات أو الجمل القرآنية قد تكون ذوات أكثر من معنى، وإن بعض هذه النصوص صالحة لأن تدل على أكثر من معنى، وإنه لا داعي لصرف النص عن أحدها، وقصره على واحد منها دون غيره؛ لما في ذلك من تحكم يأباه العقل، وتأباه اللغة، وتأباه الأساليب البيانية الرفيعة^(١٣)!

ومن ثم؛ فمن الأمثل، ومن الأفضل في تدبر كلام الله عز وجل: ((حمل النص على كل المعاني التي يؤيدها الواقع، أو العقل؛ تمشياً مع عطاء القرآن الثر الذي لا تنضب معانيه، ولا تفتى عجائبه! وتلك هي طبيعة النصوص الرفيعة التي تشتمل على دلالات كلية دستورية؛ كنصوص القرآن المجيد، وكثير من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم... إن هذا من عناصر الإيجاز القرآني، ومن دلائل الإعجاز البلاغي فيه؛ ولا سيما إذا كان الموضوع من الفكريات العامة التي لا تتضمن أحكاماً شرعية محددة بحدود لا مرونة فيها))^(١٤).

وقد ألمع إلى هذا المعنى الشيخ الدكتور محمد حسين الذهبي رحمه الله في بحثه القيم، الموسوم بـ(التفسير والمفسرون)، أكد فيه بأن في القرآن الكريم معاني أصلية، يشترك في تفاهمها وأدائها كل الناس، وتقوى عليها جميع اللغات، وبعضاً آخر من الأحكام والإرشادات يستفاد من المعاني الثانوية، وأن تلك المعاني الثانوية لازمة للقرآن الكريم، وبدونها لا يكون قرآناً، وأن المحل الأصيل لتفصيل تلك المعاني الثانوية هو السنة المطهرة، وأنا كثيراً ما نجد في استنباطات الأئمة المجتهدين في كتب التفسير والفقه والأحكام والشروحات... وما إلى ذلك^(١٥).

وفي هذا السياق أيضاً جاء في كتاب: (قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل) للميداني ما نصه: ((مهما أمكن الجمع بين التفسيرات الجزئية التي تندرج في معنى كلي؛ فهو الأولى بأن يكون منهج المتدبر لكلام الله عز وجل. فإذا ورد في تفسير نص ذي معنى كلي تفسيرات هي من قبيل التطبيقات، أو التفسيرات الجزئية التي تندرج جميعها - وغيرها - تحت المعنى الكلي الذي يشملها، وهذا المعنى الكلي بدلالته الشاملة صحيح لا رد له، تشهد لصحته دلالة نصوص قطعية أخرى؛ فالأولى حمل النص على المعنى الكلي العام، ولا داعي لتخصيصه بواحد من المعاني الجزئية التي جاءت في التفاسير؛ إلا أن يكون السياق يقتضي تخصيصه حتماً، ولم يرد النص على أنه قاعدة كلية عامة، وما في السياق أحد أفرادها.

فكثيراً ما يأتي في التفاسير تفسير المراد من الكلمة أو الجملة القرآنية بعدة وجوه، ولدى التمهيص والتحليل والتأمل؛ يظهر أن هذه الوجوه هي من قبيل التطبيقات الجزئية، أو المعاني الجزئية لدلالة الكلمة أو الجملة القرآنية ذات المعنى الكلي العام الذي يشملها جميعاً؛ فهي تصلح لأن تدل عليها جميعاً من دون تخصيص بواحد منها أو أكثر، وما جاء عن المفسرين - ولو كان مأثوراً عند الصحابة أو التابعين رضي الله عنهم - إنما هو تفسير للنص القرآني ببعض ما يدل عليه من جزئيات أو أفراد))^(١٦).

وأضاف الميداني قائلاً: ((والمنهج الأمثل لمتدبر كلام الله عز وجل هو أن يُبقي اللفظة، أو الجملة القرآنية على دلالتها الكلية ومعناها الشامل؛ حتى تدل على كل الجزئيات، أو الأفراد والصور التي يمكن أن تكون مشمولة بها؛ ما لم يقدّم الدليل على التخصيص ببعض الجزئيات، أو الأفراد، أو الصور دون بعض. وعلى هذا تجمع أقوال المفسرين مهما اختلفت، وتعد مدلولاً عليها بالنص في شموله، وبظل المعنى الكلي للنص شاملاً كل ما يمكن أن ينطبق عليه من جزئيات، أو صور، أو أفراد، من دون تخصيص ببعضها إلا بدليل مخصص))^(١٧)؛ إذ لم يدل الله تعالى بظاهر تنزيله، ولا على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا بحجة عقل، على أنه عنى بهذا النص أو ذلك في أحيان كثيرة نوعاً معيناً دون نوع؛ فيكون الكل داخلاً في الحكم العام؛ إذ له وجه في الصحة، ومخرج في التأويل^(١٨).

وفي هذا السياق يقول محمد الطاهر بن عاشور رحمه الله: ((وإنك لتمر بالآية الواحدة؛ فتأملها وتدبرها؛ فتنهال عليك معان كثيرة يسمح بها التركيب على اختلاف الاعتبارات في أساليب الاستعمال العربي، وقد تتكاثر عليك؛ فلا تك من كثرتها في حصر، ولا تجعل الحمل على بعضها منافياً للحمل على البعض الآخر إن كان التركيب سمحاً بذلك؛ فمختلف المحامل التي تسمح بها كلمات القرآن وتراكيبه وإعرابه ودلالاته... إذا لم تقض إلى خلاف المقصود من السياق؛ يجب حمل الكلام على

(١٣) قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل/ ص ٥٦٧ - ٥٧٠.

(١٤) المرجع نفسه/ ص ٥٦٧ - ٥٧٠.

(١٥) ينظر: التفسير والمفسرون (٢٥/١).

(١٦) قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل/ ص ٥٩.

(١٧) المرجع نفسه/ ص ٦٠.

(١٨) ينظر: جامع البيان (١٤/ ٩٨)، وتفسير غريب القرآن، لابن قتيبة/ ص ٢٤٦ - ٢٤٧.



جميعها... وعلى هذا القانون يكون طريق الجمع بين المعاني التي يذكرها المفسرون، أو ترجيح بعضها على بعض. وقد كان المفسرون غافلين عن تأصيل هذا الأصل؛ فلذلك كان الذي يرجح معنى من المعاني التي يحتملها لفظ آية من القرآن يجعل غير ذلك المعنى ملغى! ونحن لا نتابعهم على ذلك؛ بل نرى المعاني المتعددة - التي يحتملها اللفظ بدون خروج عن مهيع^(١٩) الكلام العربي البليغ - معاني في تفسير الآية^(٢٠).

وفي هذا المعنى أيضاً يقول ابن عثيمين رحمه الله: ((إذا وجدت في الكتاب العزيز آية تحتل معنيين، وليس بينهما مناقضة؛ فاحملها على المعنيين؛ لأن القرآن أشمل وأوسع، فإن كان بينهما مناقضة؛ فانظر الراجح))^(٢١).

فحقيقة معنى الآية الكريمة التي نحن بصدد دراستها: لا تتبع شيئاً من جوارحك - اللسان والأذن والعين والقلب - بالحدس والتخمين والظنون؛ فتطلق العنان لتلك الجوارح لتخوض - بغير علمها أو بعلم غيرها، وبغير ظن راجح أو بظن غير القادح - فيما ليس من شأنها ولا يعينها في شيء، أو فيما ليس لها بحق؛ إذ لا دليل لها فيما ذهبت إليه سوى ما ذكر! **وقيل: المعنى:** لا تقل ما لم تعلم، ولا تسمع اللغو، ولا تنظر إلى الحرام، ولا تحكم على الظن؛ فتكون - أيها الإنسان - في أتباع ما لا علم لك به من قول أو فعل كمن يتبع مسلماً لا يدري هل سبيلغه مأمنه ويرشده ويهديه إلى مقصده، أم سيضله ويؤتيه ويرديه في مأسده! **يقال:** (فقا فلان فلاناً)؛ إذا ذمه وعضه^(٢٢) وبهته ورماه بالقبیح؛ كالزنا ونحوه، **والمعنى:** لا ترم أحدًا بالظن والشبهة وما ليس لك به علم، **والمراد بـ(العلم):** اليقين الراسخ، أو الظن المستفاد من سند معتبر، والمستقى من دليل مقبول؛ وإلا فليس لأحد أن يتكلم في أحد بغير دليل ثابت أو ظن راجح ولا بهوى نفس؛ فما دام الإنسان مسؤولاً عن ذنوب نفسه لا عن ذنوب غيره، وما دام في تلك النفس ما يشغل صاحبها عن سواه؛ فقمم باللبيب العاقل أن يلتفت إليها عما سواها^(٢٣)!

فلما كان الإنسان - بما فطر عليه من الضعف والاستعجال - كثيراً ما يبني أقواله وأفعاله وأعتقداته على شكوكه وأوهامه، وعلى ظنونه حيث لا يصلح ولا يستقيم أن يكفى بالظن، وفي هذا البناء الضرر والضلال؛ بين الله جل جلاله لعباده في محكم كتابه العزيز أنه لا يجوز لهم، ولا يصح منهم البناء لأقوالهم وأعمالهم وأعتقداتهم إلا على أرض صلبة وأساس متين، يكتنفهما إدراك واحد؛ وهو العلم! ومن ثم سبقت الآية الكريمة حاملة رسالة الإرشاد والتوجيه السامية، تعلوها نبرة النهي المشدد والتحذير المغلظ عن أن نعتقد إلا عن علم، أو نفعل إلا عن علم، أو نقول إلا عن علم؛ فما كل ما نسمعه وما كل ما نراه نطوي عليه عقد قلوبنا؛ بل علينا أن ننظر وننظر فيهِ ونفكر في مضمونه، فإذا عرفناه عن بينة؛ أعتقدناه، وإلا طرحناه وتركناه حيث هو، في دائرة الشكوك والأوهام، أو الظنون التي لا تعتبر! وفي ذلك يقول أبو الفتح البستي رحمه الله:

يا من يسرح قوله متسفاً من غير تمييز ولا تحصين

قل ما تشاء فإنما تملني على ملك لدى ملك السماء مكين

فلا كل ما نسمعه أو نراه أو نتخيله نقوله ونردده؛ فكفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع^(٢٤)؛ بل علينا أن نعرضه على محك الفكر، فإن صرنا منه على علم؛ قلناه، مراعين فيه آداب القول الشرعية، ومقتضيات الزمان، والمكان، والحال؛ فقد أمرنا الشارع أن نحدث الناس بما يفهمون - وما حدث قوم بحديث لا تبلغه عقولهم؛ إلا كان عليهم وبالاً وفتنة - وإلا نبذناه! ولا كل فعل ظهر لنا نفعه؛ بل حتى نعلم حكم الله تعالى فيه؛ لنكون على بينة من خيره وشره، ونفعله وضره. فما أمر سبحانه إلا بما

(١٩) يقال: طريق مهيع؛ على زنة: مفعول؛ أي: واضح، واسع، بين، صواب، من التهييع؛ وهو الانبساط [ينظر: مقاييس اللغة (٢٥/٦)، ولسان العرب (٣٧٨/٨)، وتاج العروس من جواهر القاموس (٢٢/٢٢٢)].

(٢٠) التحرير والتنوير (المقدمة التاسعة: في أن المعاني التي تتحملها جمل القرآن، تعتبر مرادة بها)، (١/٩٧ - ١٠٠).

(٢١) تفسير القرآن، للعثيمين (٥/٢٨)، وللمزيد حول الضدية في لفظ (القرء) ينظر: أحكام القرآن، للجصاص (١/٣٦٤ - ٣٧٤)، والإحكام في أصول الأحكام، للآمدني (٢٠/١).

(٢٢) ((العضه والعضه والعضيه: البهية؛ وهي الإفك والبهتان والنميمة، وجمع (العضه): عضاه وعضات وعضون... وعضهه بعضهه عضهاً وعضيهه: قال فيه ما لم يكن! و(العضه): القالة القبيحة، ورجل عضه وعضه، وهي العضيهه!)) [لسان العرب (١٣/٥١٥)].

(٢٣) ينظر: جامع المسائل، لابن تيمية (٣/٢٥٨).

(٢٤) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة/ كتاب الأدب (باب من كره للرجل أن يحدث بكل ما سمع)، رقم: (٢٥٦١٧) (٥/٢٣٧)، وصحيح مسلم/ المقدمة (باب النهي عن الحديث بكل ما سمع)، رقم: (٥)، (١/١٠)، ومسند البزار/ مسند أبي حمزة أنس بن مالك رضي الله عنه/ رقم: (٨٢٠١)، (١٥/٢٠)، وشرح السنة، للبغوي/ كتاب الزفائق (باب حفظ اللسان)، رقم: (٤١٣١)، (١٤/٣١٩).



هو خير وصلاح لعباده، وما نهى عز وجل إلا عما هو شر وفساد لهم، أو ما هو مفض إلى ذلك. وإذا كان من المباحات؛ نظرنا في نتائجه وعواقبه، ووازننا بينها، فإذا علمنا بعد هذا كله من أمر ذلك الفعل ما يقتضي فعله؛ فعلناه؛ وإلا طرحناه. فلا تكون عفاندا - إذا ما تمسكنا بهذا الأصل الإسلامي العظيم - إلا حقاً، ولا تكون أقوالنا إلا صدقاً، ولا تكون أفعالنا إلا سداداً. ولعمر الله ما دخل الزيغ والضلال في عقائد الناس، ولا جرى الباطل والزور على ألسنتهم، ولا كان الفساد والشر في أفعالهم، ولا سادت الظنة والريبة في نظراتهم إلا بتهاونهم وإهمالهم، أو بتساهلهم وإغماضهم في هذا الأصل العظيم^(٢٥)!

فمن ثم أمر الله سبحانه بالثبوت من المعلومات والأخبار، ونهى عن أن يقول الإنسان شيئاً غير صحيح أو غير ثابت، أو أن يتبع شيئاً معتمداً على مجرد الحدس والتخمين والظن؛ فهذا عيب في السلوك، وتشويه للحقائق، وإضرار بالآخرين عن غير حق، وإهدار لقدسية العقل والعلم والمعرفة والحقيقة! فيكون المراد من الآية الكريمة: النهي عن أن يحكم الإنسان على الأشياء حكماً غير صحيح، أو معتمداً على معلومات لا دليل عليها. وهذا النهي شامل للمشركين الذين يعتقدون اعتقاداً فاسداً في الإله، أو النبي، أو الأبياء والأجداد، ويتبعون الهوى. ويشمل أيضاً قول الزور وشهادة الزور، وقذف المحصنات (العفاف) بالأكاذيب والاتهامات الباطلة، والطعن في الآخرين بسوء الظن وتتبع العورات، وتزييف الحقائق العلمية والأخبار وغير ذلك؛ فلا يقل الإنسان ما لا يعلم، ولا يعمل بما لا علم له به، أو يذم أحداً بما لا يعلم وجه الحق فيه!

ومن أجل ذلك كله، وتحريماً لصحة المعلومات والمعارف؛ فقد دعا الله سبحانه عباده إلى دخول البيوت من أبوابها لا من ظهورها، وجعل مفاتيح العلوم والمعارف الوافدة من أبواب السمع والبصر والقلب يسأل عنها صاحبها يوم القيامة سؤال حساب، وتساءل عنه سؤال كتاب، فإذا ما سمع الإنسان حراماً، أو أبصره، أو قرره في قلبه؛ كان مسؤولاً عنه، مؤاخذاً عليه^(٢٦).

((وهذه الكلمات القليلة - التي أشتملت عليها الآية الكريمة - تقيم منهجاً كاملاً للقلب والعقل، يشمل المنهج العلمي الذي عرفته البشرية حديثاً جداً، ويضيف إليه استقامة القلب ومراقبة الله عز وجل؛ ميزة الإسلام على المناهج العقلية الجافة! فالثبوت من كل خير، ومن كل ظاهرة، ومن كل حركة قبل الحكم عليها هو دعوة القرآن الكريم، ومنهج الإسلام الدقيق. ومتى استقام القلب والعقل على هذا المنهج؛ لم يبق مجال للوهم والخرافة في عالم العقيدة، ولم يبق مجال للظن والشبهة في عالم الحكم والقضاء والتعامل، ولم يبق مجال للأحكام السطحية والفروض الوهمية في عالم البحوث والتجارب والعلوم!

والأمانة العلمية التي يشيد بها الناس في العصر الحديث ليست سوى طرف من الأمانة العقلية القلبية التي يعلن القرآن تبعثها الكبرى، ويجعل الإنسان مسؤولاً عن سمعه وبصره وفؤاده أمام واهب السمع والبصر والفؤاد! إنها أمانة الجوارح والحواس والعقل والقلب، أمانة يسأل عنها صاحبها، وتساءل عنها الجوارح والحواس والعقل والقلب جميعاً، أمانة يرتعش الوجدان لدقتها وجسامتها كلما نطق اللسان بكلمة، وكلما روى الإنسان رواية، وكلما أصدر حكماً على شخص أو أمر أو حادثة!

... ذلك المنهج الكامل المتكامل الذي لا يأخذ العقل وحده بالتحرج في أحكامه، والثبوت في استقرائه؛ إنما يصل ذلك التحرج بالقلب في خواطره وتصورات، وفي مشاعره وأحكامه؛ فلا يقول اللسان كلمة، ولا يروي حادثة، ولا ينقل رواية، ولا يحكم العقل حكماً، ولا يبرم الإنسان أمراً إلا وقد تثبت من كل جزئية، ومن كل ملابسة، ومن كل نتيجة؛ فلم يبق هنالك شك ولا شبهة في صحتها^(٢٧).

والملاحظ الآخر الذي تنبغي مراعاته أنه قد اختلف النظم في هاتين الآيتين عنه في الآيات السابقة؛ إذ جاء الخطاب فيهما بلفظ الأفراد؛ في حين كان الخطاب في الآيات السابقة مسوقاً بصيغة الجمع، والسر في هذا كامن في أن المنهي عنه في الآيات السابقة كان عن أمور لا تحقق إلا بأكثر من شخص؛ كقتل الأولاد، وقتل النفس، وأكل مال اليتيم، والزنا، والتطيف في الكيل والميزان، ونحوها. أما ما جاء في قوله تعالى: (ولا تقف ما ليس لك به علم... ولا تمش في الأرض مرحاً)؛ فشان من الشؤون التي يمارسها الإنسان بمفرده^(٢٨).

وقد صيغت جملة (كل أولئك كان عنه مسؤولاً) على هذا النظم بتقديم (كل) الدالة على الإحاطة من أول الأمر. وأتى باسم الإشارة دون الضمير؛ بأن يقال: (كلها كان عنه مسؤولاً)؛ لما في الإشارة من زيادة التمييز. وأقم الفعل (كان)؛ لدلالته على

(٢٥) ينظر: تفسير ابن باديس/ ص ١٠٣، والتفسير الواضح، لحجازي (٢/ ٣٧٣).

(٢٦) ينظر: التفسير الوسيط، للزحيلي (٢/ ١٣٤٨).

(٢٧) في ظلال القرآن (٤/ ٢٢٢٧)، وينظر: التفسير الوسيط، لطناوي (٨/ ٣٥٢).

(٢٨) ينظر: التفسير القرآني للقرآن (٨/ ٤٨٧).



رسوخ الخبر. و(عنه) جار ومجرور، وقدم للاهتمام، والتقدير: (كان مسؤولاً عنه)، والمعنى: كل السمع والبصر والفؤاد كان مسؤولاً عن نفسه، ومحققاً بأن يبين مستند صاحبه من حسه. والسؤال كناية عن المواخذه بالتقصير وتجاوز الحق؛ كقول كعب بن زهير:

وقيل إنك منسوب ومسؤول^(٢٩)

أي: مواخذ بما أقرت من هجو النبي والمسلمين. وهو في الآية كناية عن مواخذه صاحب السمع والبصر والفؤاد بكذبه على حواسه! وهذا المعنى كقوله جل جلاله: (يوم تشهد عليهم أيدهم وأرجلهم بما كانوا يعملون)؛ أي: يسأل السمع: هل سمعت؟ فيقول: لم أسمع؛ فيؤخذ صاحبه بأن أسند إليه ما لم يبلغه إياه... وهكذا.

والإشارة بقوله سبحانه: (أولئك) يعود إلى السمع والبصر والفؤاد؛ تنزيلاً لتلك الحواس منزلة العقلاء؛ لأنها جديرة بذلك؛ إذ هي طريق العقل، والمقصود: سؤال أصحابها، وهو من نكت بلاغة القرآن المجيد^(٣٠).

(وفي الآية الكريمة دعوة أمرة إلى إيقاظ مشاعر الإنسان، وتوجيه ملكاته إلى هذا الوجود؛ فلا يقول إلا عن علم، ولا ينطق إلا بما يمل به عليه عقله، ويوحى إليه به إدراكه. فالآية الكريمة تنهى عن أن يكون الإنسان إمعة: يتبع كل ناعق، ويجري وراء كل داع، دون أن يكون له رأي فيما يعمل ويقول؛ وهذا معناه تعطيل لمدركاته، وعدوان على إنسانيته بحرمانها من حقها في التزود بزيادة العلم والمعرفة!

وفي قوله تعالى: (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً) إشارة إلى ما للسمع، والبصر، والفؤاد من قوة قادرة على أصطياد المعرفة، وتحصيل العلم؛ إنها أجهزة قادرة على أن تمكن للإنسان من أن يتهدى إلى مواقع الخير، وأن يصل إلى مواطن اليقين من كل أمر يعرض له إذا هو أحسن استعمال هذه الأجهزة، وأصغى لندائها؛ إنها أجهزة عاقلة رشيدة في كيان الإنسان العاقل الرشيد؛ ولهذا جاءت الإشارة إليها بلفظ العقلاء: (أولئك).

... وفي قوله عز وجل: (كان عنه مسؤولاً) إشارة إلى أن الإنسان سيسأل عن تلك الجوارح وهذه القوى التي أمده الله تعالى بها ليتعرف بها إلى الحق والخير، فإن هو عطلها أو وجهها إلى وجوه الشر والفساد؛ كان مسؤولاً عنها، محاسباً على تقربته أو إفراطه فيها^(٣١).

وقد جمع عز وجل في هذه الآيات وما قبلها^(٣٢) خمسة وعشرين نوعاً من التكاليف الرصينة التي من شأنها أعداد القيم الإنسانية أيما أعداد، وبعضها أوامر، وبعضها نواه؛ مبتدئاً فيها بالأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك: (لا تجعل مع الله إلهاً آخر فتقعد مذموماً مخذولاً)، ومختتماً بعين هذا المعنى: (ولا تجعل مع الله إلهاً آخر فتلقى في جهنم ملوماً مدحوراً)، ((والمقصود منه: التنبيه على أن أول كل عمل وقول وفكر وذكر يجب أن يكون ذكر التوحيد، وآخره يجب أن يكون ذكر التوحيد؛ تنبيهاً على أن المقصود من جميع التكاليف هو معرفة التوحيد والاستغراق فيه؛ فهذا التكرير حسن موقعه لهذه الفائدة العظيمة^(٣٣)!

المطلب الثالث: (العلم) أداة الحقيقة والإيمان

قال تعالى: (ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً)، والمراد ب(العلم) هنا: العلم المطلق، لا العلم الراسب في أذهان كثير من الناس أنه الديني فقط؛ بل هو كل ما يثري حركة الحياة بخضمها الواسع، ويسير بعجلتها نحو آفاق المنفعة الدينية والدنيوية؛ ذلك أن العلم في هذه الحياة علمان: ديني؛ وهو الذي يذيب الأهواء المتفرقة ويقضي عليها؛ بأن يصوغها في بوتقة واحدة، ويوحدها بهوى واحد؛ هو الهوى الإيماني ليس إلا. ومتولي هذا العلم هو الخالق سبحانه، وليس لنا دخل فيه؛ لأن الصانع أدرى بصنعه، والشارع أعلم بشرعه؛ فهو الذي يضع لها قانون صيانتها؛ لأنه يعلم ما يصلحها وما يفسدها (قل أنتم أعلم أم الله)، (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)؛ فهو منهج الله الذي جاء بصيغة الأمر والنهي (أفعل، ولا تفعل)؛ فليس لنا أن نندخل فيه، أو أن نعدّل عليه بالزيادة تارة، وبالنقص أخرى، وبالتعقب والاستدراك ثالثة؛

(٢٩) ينظر: نهاية الأرب في فنون الأدب (١٦/ ٤٣٦)، وموسوعة الشعر الإسلامي (٣/ ٣٧١)، وصدر البيت: فلهو أخوف عندي إذ أكلمه.

(٣٠) ينظر: التحرير والتنوير (١٥/ ١٠٢).

(٣١) التفسير القرآني للقرآن (٨/ ٤٨٧-٤٨٨).

(٣٢) الآيات ٢٢-٣٩.

(٣٣) مفاتيح الغيب (٢٠/ ٣٤٣-٣٤٤)، وينظر: التفسير المنير، للزحيلي (١٥/ ٦٦-٦٧، و٧٧-٧٨).



فهو مما ليس لنا فيه يد، فما كان فيه أمر ونهي؛ فما علينا سوى الالتزام به؛ وإلا كنا خارجين وفاسقين عن هذا الإطار الذي رسمه لنا ربنا وخالقنا، ومتعدين للحد الذي حده لنا وحدنا به، وفسقنا وخروجنا سيحدث - بلا شك - شرخاً وخللاً وفساداً في نظام الكون (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس)!

أما سائر الشؤون والمسائل والقضايا الأخرى التي وكلها الخالق سبحانه إلينا، ولم يردنا في شأنها أمر أو نهي؛ فنحن أزاءها أحرار، ولنا فيها مطلق الخيار حول إحداث الأفعال أو تركها؛ فما علينا في مواجهتها سوى أعمال عقولنا وإجالة أفكارنا؛ بغية تحري الخير والصواب، وتحقيق المصالح الخاصة والعامة المنوطة باستخلافنا وأستعمارنا في الأرض (ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون)، (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها).

والمتمأمل في شرع الله عز وجل يجد مسائل التكليف بـ(أفعل، ولا تفعل) نزيرة إذا ما قيست بالقضايا الأخرى التي أطلق لنا فيها العنان؛ فلندع لربنا وخالقنا والأعلم بأحوالنا مجالاً يحكم فيه حياتنا وينظمها لنا، أفلا يجدر بنا ويليق بإنسانيتنا - ونحن عبده وصنعتة - أن نحكمه في سائر أمور ديننا، وأن نخرج أنوفنا مما أختص به هو سبحانه، ولا ننازعه فيها؟! (وهو خير الحاكمين).

أما النوع الآخر من العلم؛ فهو العلم المادي التجريبي الذي لا يخضع للأهواء؛ إذ جعله الخالق سبحانه مجالاً رحباً للبحث والتباري، ومضماراً يجري فيه الجميع داخل حلبة واحدة للسبق؛ لأنهم سيلتقون حتماً في نهاية المطاف؛ فلنربح في أدواته بكل ما أوتينا من أسباب البحث والاستكشاف، وسيوصلنا - إن أحسنا الإنعام في إشاراته ومعطياته - إلى ظواهر عديدة أخرى من شأنها أن تثري حياة البشرية وترتقي بها نحو مستقبل مادي أفضل وغد منسود؛ فما مكننا من اكتشافه لم يكن جديداً في كون الله عز وجل، ولا كان معدماً قبل اكتشافه؛ ولكننا أحسنا النظر والتأمل فيه؛ فأوصلنا سيرنا وتنقيبنا - بهداية الله تعالى وحسن توفيقه - إلى ما يعود على مجتمعاتنا بعوائد قيمة أسهمت إسهاماً فاعلاً في تيسير أسباب العيش، وإضفاء بعض عوامل السعادة والرخاء على العديد من مفاصل الحياة.

ومن ثم حذرنا الحق سبحانه من أن نمر على ظواهر الكون وما أودع فيها من أسرار في إعراض وغفلة، من دون تمعن لما طوي فيها، يقول سبحانه: (وكأين من آية في السماوات والأرض يمدون عليها وهم عنها معرضون)! والذين أصطلحوا على هذه الإنجازات العلمية بـ(الاكتشافات) كانوا أمعاء في التعبير عن الواقع العملي؛ فهم لم يأتوا بجديد في هذا الكون؛ فكل ما توصلوا إليه ونوهوا به موجود أصلاً وسلفاً، وإنما يعود الفضل لهم بالاهتداء إليها والوقوف عليها. ومن ثم؛ فهم (مكتشفون) لتلك الظواهر القيمة بعد العكوف على التنقيب عنها، والتوسل بأدوات العلوم ومعطياته وإشاراته من أسباب الاهتداء إليها، والتوصل إلى عوامل تسخيرها ذللاً والإفادة منها واقعاً، وإماطة اللثام وكشف النقاب عن خباياها وخفاياها ومجالاتها العملية والإجرائية. أما (مخترعها) وبديعها وموجدتها من العدم؛ فهو الله عز وجل!

ومعلوم من أساليب الخطاب العربي المبين أن الأمر بشيء يستلزم النهي عن ضده، وأن النهي عن شيء يستلزم الأمر بوضده؛ فإذا كان الحق سبحانه قد نهانا عن تتبع ما ليس لنا به علم، فماذا نتبع؟! نتبع ما نعلمه وما نتيقن منه من علوم، فإن كانت في مسائل الدين وقضاياها؛ وكلناها إلى الخالق سبحانه، يقننها لنا، وإن كانت في أمور الدنيا وشؤونها؛ أعملنا فيها عقولنا بما يثري حياتنا ويعود عليها بالنفع الخاص والعام؛ ومن ثم قرر الحق وسائل إدراك العلم بقوله الكريم: (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً).

وما دام الحق سبحانه قد نهانا عن تتبع ما لا نعلم، وأمرنا أن نسير على ضوء ما نعلم من العلم اليقيني؛ فلا بد أن يسأل المرء عن وسائل العلم هذه، وأن يتحرى أسبابه، وأن يستفتح مغاليقه؛ لأنه لولا وسائل الإدراك هذه؛ ما علم الإنسان شيئاً مما أودع حوله من خبايا وأسرار، وهذا واضح في قوله سبحانه: (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون)! وهل يشكر الإنسان إلا على حصيلة العلم^(٣٤)!

المطلب الرابع: أعضاء الإنسان شهود له أو عليه

قال تعالى: (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً)، وقد وردت في القرآن الحكيم بهذا الترتيب البياني المقصود: (السمع) أولاً، ثم (البصر)؛ لأن (السمع) يسبق (البصر)؛ فبمجرد أن يولد تعمل لديه حاسة (السمع). أما (البصر)؛ فإنه يتخلف ويتأخر عن السمع لعدة أيام بعد الولادة! فـ(السمع) أسبق في أداء مهمته؛ ومن ثم قدم على (البصر). زد على ذلك

(٣٤) ينظر: تفسير الشعراوي (١٤/٨٥٣٧-٨٥٤٠).



أن (السمع) هو الحاسة الوحيدة التي تؤدي مهمتها ولا تتعطل أبداً حتى حال النوم، وفي هذا حكمة بالغة للخالق سبحانه؛ فبالسمع يتم التنبيه والاستدعاء والاستنهاض من الغيبوبة؛ كالنوم ونحوه؛ كالذي يحصل في وقوع طارئ وفي نداء الفجر ونحوه! وقد أعطانا الخالق جل جلاله صورة واضحة لهذه المسألة في قصة أصحاب الكهف، فلما أن أراد تعالى أن يرقدوا في كهفهم تلك السنين الطوال؛ ضرب على أذانهم، وعطل حاسة السمع لديهم؛ وإلا لما تمكنوا من النوم الطويل المستقر، ولأزعتهم الأصوات الواردة إليهم من خارج الكهف؛ فقال تعالى: **(فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عدداً)**؛ على اعتبار أن بقية الحواس الأخرى معطلة بالنوم من الأساس!

ف(السمع) أول الحواس الإنسانية، وهو أهمها وأجلها ورائدها في استقبال المعلومات وإدراكها؛ فالذي يتلقى من نشننا اليوم معلوماته المدرسية بالقراءة؛ فإنه قد لفتها بالسمع أولاً قبل أن تتسنى له القدرة على قراءتها؛ ف(السمع) مقدم، ثم يأتي دور (البصر) تالياً.

ولم يسبق البصر السمع في كتاب الله عز وجل إلا في آية واحدة؛ وهي المتضمنة قول المجرمين عند ربهم: **(ربنا أبصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحاً إنا موقنون)**، والحديث فيها خارج عن نطاق الحياة الدنيا وقوانينها ونواميس الكون فيها، كاشف عن بعض أحوال الآخرة؛ حيث يفرغ الناس من هول البعث والنشور؛ فيضج المجرمون منهم قائلين ما قالوا؛ لأن إبصارهم الحقيقة في الآخرة مقدم على كل شيء؛ حتى على السمع^(٣٥)؛ ومن ثم قال سبحانه: **(لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد)**!

ومن الآيات الكريمة التي وردت فيها تلك الجوارح: **(ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة)**، **(وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة)**^(٣٦)، **(وجعلنا لهم سمعاً وأبصاراً وأفئدة فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء)**، والذي يتتبع الآيات التي ورد فيها (السمع)، و(البصر)، و(الفؤاد)؛ سيجدها مبنية على أساس أفراد الأول (السمع)، وجمع التالي (البصر)؛ إلا في آية الإسراء: **(إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً)**؛ فقد أفرد الجميع: (السمع)، و(البصر)، و(الفؤاد)؛ فتم أفراد (السمع) في عامة الآيات؛ بحكم أن المسموع فيه متعدد بالنسبة للسامع، فإذا ما صدر الآن صوت؛ فإننا سنسمعه جميعاً كما هو على التساوي؛ فهو واحد في جميع الأذان ولدى جميع السامعين، ولأن الإنسان لا يستطيع إدراك أكثر من مسموع واحد في آن واحد؛ وإلا تداخلت عليه المسموعات، وحيل بينه وبين فهمها. أما (البصر)؛ فعلى خلاف ذلك؛ لأن أمامنا الآن مرآتي متعددة ومناظر مختلفة؛ فأنت ترى شيئاً، وأنا أرى شيئاً آخر، وكذا فإن بإمكان الإنسان رؤية أكثر من شيء بصري في آن واحد! فوحدة (السمع) لا تنطبق على (البصر). وكذلك الحال بالنسبة لـ(الفؤاد)؛ فحينما تطرح مسألة للحل أو قضية للنقاش؛ فإن كلاً منا يتناولها من زاوية فهمه أو مستوى ثقافته وإدراكه، ولا شك في اختلاف تلك الزوايا والمدارك وتفاوتها تفاوتاً نسبياً ملحوظاً.

أما فيما يتعلق بقوله تعالى: **(إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً)**؛ فإنَّ المناطق هنا مناطق مسؤولية فردية متعلقة بالحساب والجزاء: مسؤولية كل إنسان عن جوارحه: سمعه وبصره وفؤاده هو دون سمع غيره أو بصره أو فؤاده، والعدالة الربانية تقتضي أن لا يسأل أحد عن أحد؛ بل يسأل كل إنسان عن نفسه فحسب **(ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى)**، **(وكل إنسان أئتمانه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً)* اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً**؛ فناسب ذلك أن يفرد (السمع)، و(البصر)، و(الفؤاد)؛ لأن كل مسؤول أنذ سبباً عن سمع واحد؛ وهو سمعه هو دون سمع غيره، وسبباً عن بصر واحد؛ وهو بصره هو دون بصر غيره، وسبباً عن فؤاد واحد؛ وهو فؤاده هو دون فؤاد غيره!

فالإنسان مسؤول عن سمعه وبصره وفؤاده هو من حيث التلقي والتلقين **(الأخذ والعطاء، أو الاستيراد والتصدير)**: تلقي القضايا العلمية التي سيسار عليها في حركة الحياة واستيرادها بالتعلم، وتلقينها وتصديرها بالتعليم! فكأن الحق سبحانه يرشد الأذن المتلقية إلى عدم السماع والإصغاء إلا إلى الطيب من القول، وإلا إلى ما فيه الخير لصاحبها، ويرشد بالمقابل ملفن تلك الأذان من الأولياء والمرشدين والمربين والمعلمين أن لا يسمعوا النشء ومن تحت أيديهم إلا ما يدعو إلى الحق والفضيلة، وينفر محذراً من الويق والرديلة، ولا يمدوهم بغير ما يصلح حياتهم ويثريها، ويظهرها وينقيها. ويرشد العين بأن لا تصوب لغير النافع أو المباح أو الحلال الذي ليس من شأنه تهيج الغرائز نحو الشهوات، ويقع على الأولياء والمرشدين والمربين

(٣٥) ينظر: تفسير الشعراوي (١٤/٨٥٤٢-٨٥٤٣).

(٣٦) سورة النحل/ من الآية ٧٨، وسورة السجدة/ من الآية ٩، وسورة الملك/ من الآية ٢٣.



والمعلمين جزء من تلك التبعة الخطيرة المتعلقة بتوجيه النشء ومتابعتهم في هذا المفصل الحيوي الذي من شأنه أن يدرأ عنهم المضار، ويحول بينهم وبين إفساد الحياة! ويرشد الفؤاد أن لا ينعقد أو يعقد على إنكار مسألة مقررة في مسلمات الشرع، أو تبني أخرى منافية لمبادئه!

وما دام الإنسان مسؤولاً عن أعضائه تلك هذه المسؤولية الجسيمة، ومحاسباً عنها ذلك الحساب الجليل؛ فقمم به أن لا يقول: (سمعت)، وهو لم يسمع، وأن لا يقول: (رأيت)، وهو لم يره، وأن لا يتعرض جزافاً لشهادة يدلي فيها بغير ما يعلم ويثبت، أو بدون ما يغلب على ظنه على سبيل الرجحان؛ سماعاً، أو رؤية، أو فقهاً، وأن لا يتبنى قضية خاطئة أو مغالطة جدلية ويبني عليها حركة حياته؛ لأن كل مبني على مقدمات فاسدة سينتج نتائج فاسدة، وما بني على مقدمات صحيحة؛ أنتج النتيجة الصحيحة والسليمة؛ إذ لا حصول لشيء في هذه الحياة من دون سببه؛ ذلك أن حصول الملزوم بدون لازمه محال، وجماع هذه المسؤولية في قوله تعالى: (ولا تقف ما ليس لك به علم)؛ لأن المرء محاسب على علمه هذا، وعلى وسائل إدراكه لديه (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً)^(٣٧)!

الخاتمة

وفي ختام رحلتنا البحثية هذه في رحاب الآية (٣٦) من سورة الإسراء؛ لا يسعنا إلا أن نوجز ما بسطناه في أرائه وبتثنا بين أسطره من إرشادات قيمة وقيم إنسانية راقية حرة بالتأمل والاتباع؛ فنقول وبالله التوفيق:

❖ تحزى القرآن المجيد في ألفاظه ومعانيه ما كان مألوفاً في لغة العرب وأستعمالاتهم وأنماط عيشهم وطبيعة الأحياء والأشياء من حولهم، ونسل من الأصول الحسية معاني مجردة دالة على العديد من القيم، ومن ذلك: أشفاق لفظ (الفقو) من (الفقا)؛ وهو مؤخر عنق الإنسان.

❖ ما من مشكلة تتناوبنا في الحياة إلا وفي القرآن الحكيم الطريقة المثلى لحلها والتعامل البصير معها؛ مهما كانت عصية ليادي الرأي، لا كما زعم بعض الأجراء والناعقين زوراً وبهتاناً؛ فقفا فيه بغير علمه أو قضى بعلم غيره؛ من أن القرآن كتاب ثقافة وأدب، ولا دخل له بالتوجيه والإرشاد والهداية وسائر قضايا الحياة العملية.

❖ المنهج الأمثل في التعامل مع كثير من ألفاظ كتاب الله عز وجل: أن يُبقى اللفظ على عمومته، ولا داعي لتقبيد معناه وقصره على بعض صورته الجزئية، ولا لكبت دلالاته على بعض أشكالها الواقعية؛ إذ إن من دلائل الإعجاز في عبارة القرآن: تميزه عن غيره من الكلام البليغ بكثرة الاحتمالات؛ فالكلام الذي يدل على معنيين فأكثر معاً في وقت واحد مع عدم التضاد بينها، ولا دليل يدل على صرف الكلام عن أحدها؛ فإن المعاني تكون مرادة معاً، ويحمل الكلام عليها معاً، ولا داعي لصرف النص عن أحدها، وقصره على واحد من المعاني الجزئية الموضوعية دون المعنى الكلي العام؛ إلا أن يكون السياق يقتضي تخصيصه حتماً، ولم يرد النص على أنه قاعدة كلية عامة، وما في السياق أحد أفرادها؛ لما في ذلك التحديد من تحكم يبابه العقل، وتأباه اللغة، وتأباه الأساليب البيانية الرفيعة.

❖ يعي القرآن بشموليته كل زمن من أزمنة الوجود وكل معنى من معانيه بقدر ما يكون فيه من مقاييس الفكر وتطورات العلم؛ ومن ثم تجد الإنسان في كل عصر ومصر يشعر إذا تلا القرآن أن حقائقه تتجلى أكثر ما تتجلى في العصر الذي هو فيه؛ وما ذلك إلا لأنه صوت الغيب الموجه إلى مسامع ذلك الوجود!

❖ أمر الله سبحانه بالتنبث من المعلومات والأخبار، ونهى عن أن يتفوه الإنسان بشيء غير صحيح أو غير ثابت، أو أن ينتبث شيئاً معتمداً على مجرد الحدس والتخمين والظن؛ فهذا عيب في السلوك، وتشويه للحقائق، وإضرار بالآخرين عن غير حق، وإهدار لقدسية العقل والعلم والمعرفة والحقيقة؛ فما كل ما نسمعه وما كل ما نراه نطوي عليه عقد قلوبنا؛ بل علينا أن ننظر ونتروى فيه ونفكر في مضمونه، فإذا عرفناه عن بيته؛ أعقدناه، مراعين فيه آداب القول الشرعية، ومقتضيات الزمان، والمكان، وإلا طرحناه وتركناه حيث هو، في دائرة الشكوك والأوهام، أو الظنون التي لا تعتبر؛ فكفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع، ولا تكون عقائدنا - إذا ما تمسكنا بهذا الأصل الإسلامي العظيم - إلا حقاً، ولا تكون أقوالنا إلا صدقاً، ولا تكون أفعالنا إلا سداداً. وما أمر سبحانه إلا بما هو خير وصالح لعباده، وما نهى عز وجل إلا عما هو شر وفساد لهم، وما دخل الزيف الضلال في عقائد الناس، ولا جرى الباطل والزور على ألسنتهم، ولا كان الفساد والنشر في أفعالهم، ولا سادت الظنة والريبة في نظراتهم إلا بتهاونهم وإهمالهم، أو بتساهلهم وإغماضهم في هذا الأصل العظيم.

(٣٧) ينظر: طريق الهجرتين وباب السعادتين/ ص ٢٢٢، وتفسير الشعراوي (١٤/ ٨٥٤٣ - ٨٥٤٤).



❖ تقييم الكلمات القليلة التي أشتملت عليها الآية الكريمة قيد الدراسة منهجاً كاملاً للقلب والعقل، يقوم على أساس مراقبة الله عز وجل؛ فالتثبت من كل خير، ومن كل ظاهرة، ومن كل حركة قبل الحكم عليها هو دعوة القرآن الكريم، ومنهج الإسلام الدقيق. ومتى أستقام القلب والعقل على هذا المنهج؛ لم يبق مجال للوهم والخرافة في عالم العقيدة، ولم يبق مجال للظن والشبهة في عالم الحكم والقضاء والتعامل، ولم يبق مجال للأحكام السطحية والفروض الوهمية في عالم البحوث والتجارب والعلوم!

❖ أشارت الآية الكريمة قيد الدراسة إلى ما للسمع والبصر والفؤاد من قوة قادرة على أصطياد المعرفة، وتحصيل العلم؛ بحكم أنها أجهزة قادرة - إن أحسنا أستعمالها وأصغينا لندائها - على تمكيننا من الاهتداء إلى مواقع الخير، وبلوغ مواطن اليقين في كل أمر يعرض لنا؛ إنها أجهزة عاقلة رشيدة في كيان الإنسان العاقل الرشيد؛ ولهذا جاءت الإشارة إليها في خاتمة الآية الكريمة بلفظ العقلاء: (أولئك).

❖ المراد بـ(العلم) الوارد في الآية الكريمة قيد الدراسة: العلم المطلق، لا العلم الراسب في أذهان كثير من الناس أنه الديني فقط؛ بل هو كل ما من شأنه إثراء حركة الحياة بخضمتها الواسع، والسير بعجلتها نحو آفاق المنفعة الدينية والدينية.

❖ تؤكد الآية الكريمة قيد الدراسة على مبدأ (المسؤولية الفردية) المتعلقة بالحساب والجزاء: مسؤولية كل إنسان عن جوارحه: سمعه وبصره وفؤاده هو دون سمع غيره أو بصره أو فؤاده، والعدالة الربانية تقتضي أن لا يُسأل أحد عن أحد؛ بل يُسأل كل إنسان عن نفسه فحسب؛ لأنَّ كل مسؤول أنذ سيُسأل عن سمع واحد؛ وهو سمعه هو دون سمع غيره، وسيُسأل عن بصر واحد؛ وهو بصره هو دون بصر غيره، وسيُسأل عن فؤاد واحد؛ وهو فؤاده هو دون فؤاد غيره؛ من حيث التلقي والتلقين، أو الأخذ والعطاء، أو الاستيراد والتصدير: تلقي القضايا العلمية التي سيُسأل عليها في حركة الحياة وأخذها وأستيرادها بالتعلم، وتلقينها وعطاؤها وتصديرها بالتعليم!

ثبت المظان

❖ القرآن الكريم.

❖ الإحكام في أصول الأحكام: الإمام أبو الحسن سيف الدين الأمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: الدكتور السيد الجميلي/ دار الكتاب العربي (بيروت)، ط ١، ١٤٠٤هـ.

❖ أحكام القرآن: أبو بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي، الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، ضبط نصه وخرج آياته: أ. عبدالسلام محمد علي شاهين/ دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤١٥هـ.

❖ تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمد بن محمد بن عبدالرزاق مرتضى الحسيني، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، دار الفكر (بيروت)، ط ١، ١٤١٤هـ.

❖ تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد، الموسوم بـ(التحرير والتنوير): الشيخ محمد الطاهر بن عاشور/ الدار التونسية، ط ٣١، ١٤٠٤هـ.

❖ تفسير ابن باديس: عبدالحميد محمد بن باديس الصنهاجي/ علق عليه وخرج آياته وأحاديثه: أحمد شمس الدين/ دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤١٦هـ.

❖ التفسير الحديث: أ. محمد عزة دروزة/ دار إحياء الكتب العربية (القاهرة)، ط ١، ١٣٨٣هـ.

❖ تفسير الشعراوي (الخواطر): الشيخ محمد متولي الشعراوي/ مطابع أخبار اليوم - قطاع الثقافة، ط ١، ١٤١٨هـ.

❖ تفسير غريب القرآن: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٣٩٩هـ.

❖ التفسير القرآني للقرآن: الشيخ عبدالكريم الخطيب/ دار الفكر العربي (القاهرة)، ط ١، ١٣٨٧هـ.

❖ تفسير المراغي: الشيخ أحمد مصطفى المراغي/ شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده (القاهرة)، ط ٢، ١٣٧٣هـ.

❖ تفسير المنار: الشيخ محمد رشيد بن علي رضا الحسيني/ الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة)، ط ١، ١٤١١هـ.



- ❖ **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج:** د. وهبة بن مصطفى الزحيلي/ دار الفكر (دمشق)، ط٢، ١٤٢٤هـ.
- ❖ **التفسير الواضح:** د. محمد محمود حجازي/ دار الجبل الجديد (بيروت)، ط١٠، ١٤١٣هـ.
- ❖ **التفسير الوسيط:** د. محمد سيد طنطاوي/ دار الشروق (القاهرة)، ط٢، ١٤٢١هـ.
- ❖ **التفسير الوسيط:** د. وهبة بن مصطفى الزحيلي/ دار الفكر المعاصر (بيروت)، دار الفكر (دمشق)، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ❖ **التفسير والمفسرون:** د. محمد حسين الذهبي/ دار القلم (بيروت)، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ❖ **تهذيب اللغة:** أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. محمد عبدالمنعم خفاجي، أ. محمود فرج العقدة/ دار إحياء التراث العربي (بيروت)، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ❖ **جامع البيان عن تأويل أي القرآن، الشهير بـ(تفسير الطبري):** أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أ. محمد أبي الفضل إبراهيم/ دار سويد (بيروت)، ط١، ١٤٠١هـ.
- ❖ **الجامع لأحكام القرآن، الشهير بـ(تفسير القرطبي):** أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري، القرطبي، المالكي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أ. هشام سمير البخاري/ دار عالم الكتب (الرياض)، ط١، ١٤٢٣هـ.
- ❖ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور:** أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الفكر (بيروت)، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- ❖ **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير:** شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، الشافعي (ت٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية - القاهرة)، ط١، ١٢٨٥هـ.
- ❖ **سنن أبى ماجه:** أبو عبدالله محمد بن يزيد الربيعي، القزويني (ت٢٧٣هـ)، تحقيق وترقيم: أ. محمد فؤاد عبدالباقي/ دار الفكر (بيروت)، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ❖ **سنن أبى داود:** أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي، السجستاني (ت٢٧٥هـ)، دار الحديث (القاهرة)، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ❖ **شرح السنة:** أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، الشافعي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: أ. شعيب الأرنؤوط، أ. محمد زهير الشاويش/ المكتب الإسلامي (دمشق، بيروت)، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- ❖ **شعب الإيمان:** أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد سعيد بسيوني/ دار الكتب العلمية (بيروت)، ط١، ١٤١٠هـ.
- ❖ **صحيح أبى حبان بترتيب أبى بلبان:** أبو حاتم محمد بن محمد بن جعفر بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير أبى الحسن علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: أ. شعيب الأرنؤوط/ مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط٢، ١٤١٤هـ.
- ❖ **صحيح البخاري (الجامع الصحيح):** أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا/ دار أبى كثير (دمشق، بيروت)، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- ❖ **صحيح مسلم:** أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق وتعليق: أ. محمد فؤاد عبدالباقي/ دار إحياء التراث العربي (بيروت)، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- ❖ **طريق الهجرتين وباب السعادتين:** شمس الدين محمد بن أبي بكر بن سعد بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: عمر بن محمود أبى عمر/ دار أبى القيم (الدمام)، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ❖ **في ظلال القرآن:** سيد قطب/ دار الشروق (بيروت، القاهرة)، ط١٧، ١٤١٢هـ.
- ❖ **قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل:** تأملات الشيخ عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني/ دار القلم (دمشق)، والدار الشامية (بيروت)، ط٤، ١٤٣٠هـ.
- ❖ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، الشهير بـ(تفسير الزمخشري):** أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، الخوارزمي، المعتزلي (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة (بيروت)، ط٣، ١٤٠٣هـ.



- ❖ **لسان العرب:** أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، المصري (ت ٧١١هـ)، دار الفكر (بيروت)، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- ❖ **مجاز القرآن:** أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢٠٨هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ٢، ١٤٠٠هـ.
- ❖ **مدارك التنزيل وحقائق التأويل، الشهير بـ(تفسير النسفي):** أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود الحنفي، النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: د. محيي الدين ديب مستو/ دار الكلم الطيب (بيروت)، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ❖ **مسند ابن أبي شيبة:** أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي/ دار الوطن (الرياض)، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ❖ **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، الوائلي (ت ٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي (بيروت، دمشق)، ط ٢، ١٣٩٨هـ.
- ❖ **مسند البزار (البحر الزخار):** أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، المعروف بـ(البزار)، (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن بن زين الله الهندي، وعادل سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي/ مكتبة العلوم والحكم (المدينة المنورة)، ط ١، ١٩٨٨-٢٠٠٩م.
- ❖ **معالم التنزيل، الشهير بـ(تفسير البغوي):** أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق وتخريج وضبط: محمد عبدالله النمر، د. عثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش/ دار طيبة (الرياض)، ط ٤، ١٤١٧هـ.
- ❖ **معاني القرآن وإعرابه:** أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج، النحوي، البغدادي (ت ٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي/ دار المعارف (القاهرة)، ط ١، ١٣٩٨هـ.
- ❖ **مفاتيح الغيب، الشهير بـ(تفسير الفخر الرازي)، أو (التفسير الكبير):** أبو عبدالله محمد بن عمر التيمي، البكري، الملقب بـ(فخر الدين الرازي)، (ت ٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ❖ **مقاييس اللغة:** أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط: أ. عبدالسلام محمد هارون/ دار الفكر (بيروت)، ١٣٩٩هـ.
- ❖ **نهاية الأرب في فنون الأدب:** شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب النويري، المصري (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، وآخرين/ دار الكتب العلمية (بيروت)، ط ١، ١٤٢٤هـ.